

اعتبار الأصل والعارض في أصول القراءات القرآنية المتواترة

-أصول القُرَّاء السَّبعة من طريق الشَّاطِبيَّة أنموذجًا-

*Consideration of the Basis and Casual in the Bases of
Recurrent(Mutawatir) Recitations of the Quran**-Bases of the Seven Reciters through al-Shaat'ibiya as a model-*

نصرالدِّين عاشور *

تاريخ الإرسال: يوم/شهر/سنة	تاريخ القبول: .../.../....	تاريخ النشر: .../.../.....
----------------------------	----------------------------	----------------------------

الملخص:

إنَّ كَوْنَ القرآن الكريم مُرْتَّلًا بلسان عربيٍّ مبينٍ يَقْتَضِي تَخْرِيجَ الخلاف الحاصل بين القُرَّاء في أصولهم على قواعدٍ عربيَّةٍ كذلك، ومن خلال تَتَبُّعِ كلام علماء القراءة يُمكن استخلاصُ جملةٍ من تلك القواعد، ومن جُملة ما اسْتُخْلِصَتْهُ من تلك القواعد قاعدةُ اعتبار الأحوال الأصليَّة و الأحوال العارضة للكلمات القرآنيَّة؛ إذ إنَّ كثيرًا من الكلمات القرآنيَّة يَطْرُقُ عليها تغييرٌ يَقْتَضِيهِ اللِّسانُ العربيُّ، فيصيرُ للكلمة اعتبارين: واحدٌ متأصِّلٌ، وآخرٌ عارضٌ، وعلى اعتبارٍ إحدى الحالين أو كلاهما تَتَخَرَّجُ كثيرٌ من أصول القُرَّاء المعتبرين، فتارةً يعتبرون الأصلَ فقط، وتارةً يعتبرون الأصلَ والعارضَ معًا، وتارةً يَخْتَلِفُونَ في الأخذ بواحدٍ منهما.

الكلمات المفتاحية: الأصل، العارض، القراءات، القُرَّاء، السَّبعة، الشَّاطِبيَّة..

Abstract:

The fact that the Holy Qur'an was revealed in a clear Arabic tongue requires the identification of the dispute of reciters in their bases according to Arabic rules as well.

After examining the opinions of scholars of Qira'at, a group of those rules can be extracted. One of those rules I extracted is the rule of the consideration of the original states and casual states of Quranic

المؤلف المرسل: نصرالدِّين عاشور nacereddine-1990@hotmail.fr

* جامعة الجزائر والبريد الإلكتروني nacereddine-1990@hotmail.fr

words, because many Quranic words are subject to a change that the Arab tongue requires, so two considerations come to the word: One is inherent, and the other is casual. Based on the consideration of one of the states or both of them, many of the bases of reciters were extracted, sometimes they take into consideration only the basis, and sometimes they take into consideration both the basis and the casual, and sometimes they disagree on the identification of one of them.

Key words: basic, casual, recitations (qira'at), reciters (qu'raa), the seven (al-sab'y, al-shatibiya).

*** **

1. مقدمة:

إنَّ المَطَّلَعَ على كتب القراءات القرآنيَّة وشروحها يَلَحَظُ رَدَّ الشُّرَاحِ لكثيرٍ من أصول القراءة إلى اعتبار قاعدةٍ من قواعد العربيَّة، ومن أبرز القواعد الملحوظة في مصنِّفاتهم الاعتدَادُ بأصل الكلمة أو بحالتها العارضة، ففي كثيرٍ من المواضع نُلْفِي الشُّرَاحَ يُرجعون سببَ الخلاف في الأصول بين القراء، أو تعدُّد الأوجه المقروء بها عند قارئٍ واحدٍ إلى الاعتدَادِ بأحد الوجهين: الأصل أو العارض، وهو الأمرُ الذي يَدْفَعُنَا إلى طرح الإشكاليَّة الآتية: ما المواضع التي اعتُبرت فيها أصول الكلمات؟ وما المواضع التي اعتُبرت فيها حالاتها العارضة؟، وما الحالات التي اعتُبرت فيها الوجهان جميعًا؟.

وإنَّ الغاية من هذا البحث هو التَّنْبِيهُ على هذا اللَّوْن من ألوان البحث في علم القراءة، وجمعُ ما نثره علماء القراءة، ولمَّا كان الغرضُ كذلك فسأكتفي بذكر أمثلة لهذه القاعدة، مقتصرًا على ما رواه الإمام الشَّاطِبيُّ رحمه الله تعالى، وما ذكره شُراح الشَّاطِبيَّة، والكتب المُسْتَلَّة منها كفتح المعطي في شرح رسالة ورش المصري للإمام المتوَّلي رحمة الله عليه، كما أنَّني سأحاذي في هذا البحث ترتيبَ الشَّاطِبيَّة في أصولها، مقدِّمًا باب الإدغام الكبير، ثمَّ هاء الكناية، ثمَّ المد والقصر، إلى آخر الأبواب التي يمكنُ التَّمثيل بها للقاعدة المدروسة.

2. حقيقة الأصل والعارض

1.2 حقيقة الأصل: الهمزة والصَّادُ واللَّامُ في لغة العرب أصولٌ ثلاثة:

اعتبار الأصل والعارض في أصول القراءات القرآنية المتواترة

أحدها: أساسُ السِّيء، والثَّاني: الحيَّة، والثَّالث: ما كان من الهَّار بعد العشي¹. وإلى المعنى الأوَّل يرجع الأصل الذي نحنُ بصدد بيانِّه، فإنَّ مراد القراء بقولهم "العبرة بأصل الكلمة" حالُّها التي كانتُ عليها قبل أن يَرِدَ عليها التَّغيير والتَّبديل الذي تختلفُ أسبابُه ودواعيه.

2.2 حقيقة العارض: يُطلقُ العارضُ على معانٍ عدَّة منها السَّحابُ، وما بين الثَّنيَّة والأضراس، وكلُّ ما منعك من شغل وغيره فهو عارضٌ، ومرادُ أهل القراءة من العارض ما يحدثُ للكلمة القرآنيَّة من حالٍ جديدة في النُّطق، اقتضاها داعٍ من دواعي اللُّغة العربيَّة². وممَّا يُنبَّه عليه أنَّ علماء القراءة قد يُطلقون على العارض الطَّارئ، فهما بمعنًى واحد.

3. المسائل التي اعتُبر فيها الأصلُ دون العارض

1.3 إمالة الألف إذا تلتها راءٌ مكسورةٌ في الأصلُ أدغمتُ فيما بعدها الإدغام الكبير³.

من أبواب القراءة التي اختصَّ بها بعضُ القراء دون بعضِ الإدغام الكبير، والمختصُّ به السُّوسيُّ عن أبي عمرو البصريِّ رحمهما الله، وهو تارةً يُدغمُ الحرفين المتماثلين من كلمتين، وتارةً يُدغمُ الحرفين المتقاربين في المخرج، من كلمةٍ واحدة أو من كلمتين، ولهُ في هذا الباب ضوابطٌ وقواعدٌ ومعروفةٌ، ولهُ أيضاً حروفٌ مستثنيات⁴.

وكما أنَّ الإمامَ أبا عمرو البصريِّ رحمه الله صاحبُ الإدغام الكبير وقطبُهُ، فهو كذلك ممَّن أمالَ في عددٍ من المواضع، ولهُ أيضاً في الإمالة قواعدٌ وضوابطٌ، ومن محالِّ الإمالة عنده أن يأتي بعد الألف راءٌ متطرِّفةٌ مكسورةٌ، ولا يفصل بينهما فاصل، نحو: «الأبرار»، و «الفجَّار»، فإنَّ فَصَلَ بينهما فاصلٌ لم يُقلِّلْ نحو: «طائرٍ» و «مضارٍ»⁵.

فإن أدغمت الراءُ المكسورة وهي لا تُدغمُ إلَّا بعد تسكينها- وزالت عيُّها بسبب إدغامها في مثيلتها أو مقاربتها، فإنَّ مُوجِبَ الإمالة يزولُ نحو: «وَتَوَقَّعْنَا مَعَ الْأَبْرَارِ رَبَّنَا» [آل عمران: 193-194]، «إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّينَ» [المطففين: 18]؛ ففي الموضع الأوَّل تصير الآية بعد الإدغام الكبير على هذه الصُّورة في النُّطق «مع الأبرا ربَّننا»، فتصير بعد الألف راءٌ مشدَّدةٌ مفتوحة، وفي الموضع الثَّاني تصير الآية في النُّطق «إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّينَ»،

يصبح ما بعد الألف لَمْ مشددة مفتوحة، ومع ذلك فإنَّ المقروء به لأبي عمرو رحمه الله هو إمالة الألف في هذه المواضع، وهذا التَّفَاتًا إلى الأصل، وإهمالاً للطَّارِئ، وكأنَّ الرِّاء المكسورة المتطرِّفة قائمة موجودة⁶.

2.3 عدم إجراء ورشٍ لحكم البديل إذا وَقَعَ حرفُ المَدِّ بعد همز وصلٍ

اختصَّ ورشٌ رحمه الله بإجراء ثلاثة البديل في كُلِّ همز وقع بعده حرفٌ مَدٍّ، وَلَهُ في هذا الباب مستثنياتٌ، ومن جملة ما استثناهُ وقوعُ حرفِ المَدِّ بعد همز الوصل نحو: «أُذِّنْ لي» [التوبة:49]، و «أُتِّ بِقُرْآنٍ» [يونس:15]، و «أُؤْتَمِنَ أَمَانَتُهُ» [البقرة:283] في حال الابتداء بهذه الكلمات، فلا يجوزُ لورشٍ في هاته المواطن إلا القصْرُ؛ لأنَّ حرفَ المَدِّ في ذلك عارضٌ؛ فإنَّك لو ابتدأتَ بهذه الكلمات اضْطُرَّرتَ إلى الإتيان بهمزة الوصل لتتوصَّلَ بها إلى النُّطق بالسَّاكن؛ وهو الهمزة التي هي فاءُ الكلمة، وعندئذٍ تجتمعُ همزتان: همزةُ الوصل، والهمزة السَّاكنة التي هي فاءُ الكلمة، فالالتفات هنا إلى الأصل الذي هو الهمزة السَّاكنة، وليس إلى العارض الذي هو وجود حرفِ المَدِّ بعد الهمزة⁷.

3.3 عدم إجراء ورشٍ لحكم البديل عند الوقف على همز القطع المنوَّن المنصوب.

إذا وقع حرفُ المَدِّ بعد الهمزة بدَلًا من التَّنوين نحو «دُعَاءٌ»، «نِدَاءٌ»، «غُثَاءٌ»، عند الوقف على هذه الكلمات، فلا يجوزُ في حرفِ المَدِّ في هذه الكلمات لورشٍ إلا القصْرُ؛ لأنَّ حرفَ المَدِّ في هذه الحال عارضٌ غَيْرُ لازمٍ؛ إذ لا يوجدُ إلَّا في الوقف على هذه الكلمات فقط؛ فالمعتدُّ به في هذه المسألة هو الأصل دون الطَّارِئ⁸.

4.3 عدم إجراء حكم المدِّ الواجب المتَّصل لمن قرأ بالإدخال بين الهمزتين

المزدوجتين من كلمة واحدة.

قرأ قالون وأبو عمرو وهشامٌ بإدخال ألفٍ مَدِّيَّةٍ قصرًا بين الهمزتين المزدوجتين من كلمة واحدة مع تسهيل الثانية أو تحقيقها على تفاصيل عندهم، فيصيرُ عند ذلك حرفٌ مَدٍّ واقِعًا قبل همزة قطعٍ في كلمةٍ واحدةٍ، والقاعدةُ أنَّ ما كان من هذا القبيل فإنَّ فيه حكمَ المَدِّ الواجب المتَّصل، على تباينٍ مقداره بين القراء من توسُّطٍ، أو طولٍ، إلَّا أنَّه لم

اعتبار الأصل والعارض في أصول القراءات القرآنية المتواترة

يُنْقَلَعُ الْقُرْءُ اعْتِبَارَ هَذِهِ الْأَلْفِ الْمَدِّيَّةِ الْعَارِضَةِ، بَلِ الْمُنْقُولِ عَنْهُمْ الْاِتِّفَاتُ إِلَى أَصْلِهَا، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ، وَقَدْ تُرِكَتْ فِي قِرَاءَةِ الْبَعْضِ الْآخِرِ⁹.

5.3 عدم إمالة الألف إذا فصل بينها وبين الألف فاصل زال بالإدغام الصَّغِيرِ.
من مواضع التَّقْلِيلِ والإِمَالَةِ عِنْدَ الْقُرْءِ الْأَلْفُ الَّتِي وَقَعَ بَعْدَهَا رَاءٌ مَتَطَرِفَةٌ مَكْسُورَةٌ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا تَمَالُ الْأَلْفُ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِلَّا إِذَا اتَّصَلَتْ بِالرَّاءِ وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، فَإِنْ فَصَلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ امْتَنَعَتْ إِمَالَةُ الْأَلْفِ نَحْوَ «وَلَا طَائِرٍ» [الأنعام:38]، فَقَدْ فَصَلْ بَيْنَهُمَا الْهَمْزَةُ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ، وَقَدْ يَزُولُ هَذَا الْفَاصِلُ بِسَبَبِ إِدْغَامِهِ فِيمَا بَعْدَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْقُرْءَ لَمْ يَعْتَبَرُوا هُنَا الْإِدْغَامَ الطَّارِئَ، وَانْتَفَتُوا إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ فَكُّ الْإِدْغَامِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ «مُضَارٍ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «غَيْرَ مُضَارٍ» [النساء:12]، فَإِنَّ أَصْلَهُ «مُضَارِرٌ» فَسُكِّنَتِ الرَّاءُ الْأُولَى، وَأُدْغِمَتْ فِي الثَّانِيَةِ، وَمِثْلُهُ: «وَلَيْسَ بِضَارِهِمْ شَيْئًا» [المجادلة:10]، فَالْمُعْتَبَرُ هُنَا الْفُكُّ الْأَصِيلُ لَا الْإِدْغَامَ الْعَارِضُ¹⁰.

6.3 إمالة الألف وقفًا إذا تلتها راءٌ مكسورة في الأصل سُكِّنَتْ لِلْوَقْفِ.
سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ مِنْ مَظَانِّ الْإِمَالَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْإِمَالَةِ الْأَلْفُ الَّتِي تَتْلُوها راءٌ مَتَطَرِفَةٌ مَكْسُورَةٌ، وَلَكِنْ قَدْ يَقِفُ الْقَارِئُ عَلَى الرَّاءِ فَيُسَكِّنُهَا لِأَجْلِ الْوَقْفِ نَحْوَ: «دِينَارٍ» [آل عمران:75]، «كِتَابَ الْأَنْبَارِ» [المطففين:18]، «مِنَ الْأَشْرَارِ» [ص:62]، وَالْمُنْقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَهْلِ الْإِمَالَةِ مِنَ الْقُرْءِ هُوَ الْاعْتِدَادُ بِالْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْكَسْرُ، وَعَدَمُ الْاِتِّفَاتِ إِلَى بِالْسُكُونِ الطَّارِئِ بِسَبَبِ الْوَقْفِ، وَإِذَا كَانَ الْوَقْفُ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِالْسُكُونِ لَا يَمْنَعُ إِمَالَةَ الْأَلْفِ لِعُرْوِضِ السُّكُونِ، فَأَوَّلَى أَلَّا يَمْنَعَ إِمَالَتُهَا الْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالرُّؤْمِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْآخِرَ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُونُ مَتَحَرِّكًا وَلَوْ بَبَعْضِ الْحَرَكَةِ، فَيَكُونُ سَبَبُ الْإِمَالَةِ مُحَقَّقًا¹¹.

7.3 عدم ترقيق الرّاء عند ورشٍ إذا سُبقت الرّاء بكسر عارضٍ أو بساكن قبله كسرٍ عارضٍ.

من محالٍ ترقيق الرّاء عند ورش رحمه الله أن تُسبِقَ الرَّاءُ بِكسرٍ نحو: «صَابِرُونَ» [الأنفال:65] و«كَافِرُونَ» [البقرة:254]، أو تُسبِقَ بِساكنٍ قبل كسرٍ نحو:

«عِشْرُونَ» [الأنفال:65] و «إِخْرَاجًا» [نوح:18] وقد تسبق الرّاء بكسرٍ عارضٍ سببُهُ الابتداءُ بهمزة الوصل نحو: «ارْجِعُوا» [يوسف:81]، و «ارْكَعُوا» [الحج:77] كما قد تُسبق بساكن قبله كسرٌ عارضٌ أيضًا نحو: «امْرَأْتُ» [آل عمران:35]، «امْرُؤُ» [النساء:176]، عند البدء بهؤلاء الكلمات،- فيجب تفخيم الرّاء في هذه المواضع عملاً بالأصل وهو عدم تأصل همزة الوصل، وترتكب للعارض¹².

4. المسائل التي اعتُبر فيها الأصل والطّائري جميعاً

1.4 إجراء السّوسيّ الإدغام الكبير وعدمه إذا كان الحرف الأوّل من المتماثلين حَرْفَ عِلَّةٍ.

يَمْنَعُ إجراء الإدغام الكبير عند السّوسيّ أربعة موانع، يُظْهَرُ عندها الحرف الأوّل، ولا يُدْغَمُ في مثيله:

أحدها: أن يكون الحرف الأوّل من المثلين تاءً مُخْبِرٌ أو تاءً دالّةً على المتكلم نحو «يا لَيْتَنِي كُنْتُ ثَراباً» [النبا:40].

والثّاني: أن يكون الحرف الأوّل تاءً دالّةً على المخاطب نحو «أَقَانَتْ تُكْرَهُ النَّاسَ» [يونس:99].

والثّالث: أن يكون الحرف الأوّل مقروناً بالتّثوين نحو «وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» [البقرة:224].

والرّابع: أن يكون الحرف الأوّل مُثَقَّلًا نحو «فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ» [الأعراف:142]. فيجب إظهار الحرف الأوّل في هذه الأمثلة وأشباهها¹³.

فإذا التقى المثلان في موضعٍ بسبب حذف حرف العِلَّة في الفعل المضارع المجزوم، فالمفروء به للسّوسيّ في نحو هذا الوجهان: الإدغام والإظهار.

أمّا الإدغامُ فوجهُ النّظر إلى الحال المتأخّرة التي صارت عليها الكلمة بعد الجزم، وأمّا وجهُ الإظهار فالالتفات إلى أصل الكلمة قبل دخول الجازم عليها، وقد وقع ذلك في ثلاث كلماتٍ في القرآن الكريم لا غير:

إحداها: قوله تعالى: «ومن يبتغِ غَيْرَ الإسلامِ دينا» [آل عمران:85]، أصلُها "يبتغي" فالياءُ فاصلةٌ بين المثلين، وقد حُذفت بسبب دخول الجازم على الفعل: فالتقى المثلان. والثَّانية: قوله تعالى: «وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ» [إغافر:28]، أصلُها يكون، ثمَّ دخل الجازمُ فَسُكِّنَتْ لأجله النُّون، فالتقى ساكنان: النُّون والواوُ، فحُذفت الواوُ للتخلُّص من التقاءهما، ثمَّ حُذفت النُّون تخفيفًا؛ فالتقى المثلان. والثَّالثة: قوله تعالى: «يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ» [يوسف:09]، أصلُها يخلو فحذفت الواو للجازم وهو وقوع الفعل جوابًا للأمر، فالتقى المثلان¹⁴.

2.4 إجراء المدِّ قصراً وطوًلاً في فاتحتي آل عمران والعنكبوت.

من أنواع المدِّ الفرعيّ المدُّ اللازمُ الحرفيُّ المخفَّفُ، وحقيقتهُ أن يأتي بعد حرف المدِّ حرفٌ ساكنٌ سكوناً لازماً، ولا يكون هذا الحرفُ مشدَّداً، نحو الميم من «ألم»، واللام من «الر»، ومقدارُ مدِّ هذا النوعُ ستُّ حركات عند جميع القراء¹⁵،

ولكن قد يَعْرِضُ لهذا السَّاكن ما يقتضي تحرُّكه وذلك في «ألم (1) الله» أوَّل آل عمران عند وصل ميم بلفظ الجلالة، وذلك أنَّ همزة لفظ الجلالة همزة وصلٍ، فتحذفُ حال الوصل، فعند ذلك يجتمع ساكنان: الميمُ واللامُ، فتحرُّكُ الميمُ بالفتح تخلصاً من التقاء السَّاكنَيْن، وفي هذه الحال يجوز وجهان: المدُّ المشيع نظراً للأصل، والقصرُ نظراً لعروض حركة الميم، وهذان الوجهان جائزان للقراء جميعهم.

ومثُل ذلك «ألم (1) أَحَسِبَ النَّاسُ» فاتحة العنكبوت في مذهب ورش؛ لأنَّه ينقلُ حركةَ همزة "أحسب" إلى الميم قبلها فتَحَرَّكُ بالفتح، وحينئذ يَصِحُّ الوجهان السَّابقان؛ المدُّ نظراً لأصل سكون الميم، والقصرُ لحركة الميم العارضة بسبب نقل الحركة¹⁶.

3.4 إجراء ورشٍ للقصر والطَّول في الهمزة الثَّانية في باب الهمز المزدوج من كلمتين

بسبب تحرُّك الحرف الثَّالث بحركة عارضة.

من أصول ورشٍ رحمه الله في باب الهمز المزدوج المتَّفَق في الحركة من كلمتين أنَّه يُبدلُ الهمزة الثَّانية حرفَ مدٍّ طوًلاً إن كان ما بعد الثَّانية ساكناً، وقصراً إن كان ما بعدها

متحرِّكًا، ولكن قد يكون الحرف التَّالي للهمزة الثَّانية ساكنًا في أصله، ثمَّ تَحَرَّكَ بحركة عارضةٍ لموجِبٍ، وقد وقع ذلك في ثلاثة مواضع:

الأوَّل: قوله تعالى «عَلَى الْبِغَاءِ إِنَّ أَرْضَنَا» [التَّور:33]، فأصل التَّون التَّالية للهمزة المكسورة الثَّانية أنَّها ساكنةٌ، وقد تَحَرَّكَتْ بسبب نقل حركة الهمزة إليها.

الثَّاني: قوله تعالى: «لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ الْبِغَاءِ» [الأحزاب:32]، فأصل التَّون التَّالية للهمزة المكسورة الثَّانية أنَّها ساكنة. وقد تَحَرَّكَتْ بالكسر لأجل التَّقاء السَّاكنين.

والثَّالث: قوله تعالى: «إِنْ وَهَبْتُ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ» [الأحزاب:50]، فأصل التَّون التَّالية للهمزة الثَّانية أنَّها ساكنةٌ، وتحرَّكها بالفتح سببُه نقلُ حركة الهمزة التي بعدها إليها. وقد أُلْتَفِتَ رَوْشُ رحمه الله في هذه المواضع الثَّلاثة إلى الأصل والعارضِ جميعًا، حيثُ أُبدِل الهمزة الثَّانية ياءً مَدِيَّةً طَوَّلًا اعتبارًا للأصل، وياءً مَدِيَّةً قَصْرًا اعتبارًا للعارض، بالإضافة إلى وجه ثالث عنده، وهو التَّسهيل.¹⁷

4.4 جواز القصر والتوسط في الهمز المغيَّر عند من يتصرَّف في الهمزة الأولى إذا وقع قبل الهمزة الأولى حرفٌ مَدِيٌّ.

من مواطن الاختلاف بين القراء الهمز المزدوج المتَّفَق في الحركة، فمنهم من يتصرَّف في الهمزة الثَّانية كورش وقنبل رحمهما الله، ومنهم من يتصرَّف في الهمزة الأولى كقالون، والبرِّي، وأبي عمرو البصري رحمهم الله، فعند الفريق الثَّاني من القراء إذا وقع حرفُ المَدِّ قبل همزٍ مُغَيَّرٍ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ في حرف المَدِّ وجهان على الأصل، والقصرُ لتغيُّر سبب المَدِّ وهو الهمزُ، وتغيُّر الهمز قد يكون بتسهيله بينَ بَيْنَ كقراءة قالون والبرِّي في «هؤلاءِ» [البقرة:31] ونحوه، وقد يكون بحذفه كقراءة قالون والبرِّي في «شاءَ أَنْشَرَهُ» [عبس:22] ونحوه، وقراءة أبي عمرو في الأنواع الثَّلاثة في المتَّفَقَيْن.

فإذا كان تغيُّر الهمز بالتَّسهيل جاز في حرف المَدِّ الواقع قَبْلَهُ وجهان: المَدُّ والقصر، ولكنَّ المَدَّ أَوَّلَى وأرجحُ نظرًا لبقاء أثر الهمز، وإذا كان تغيُّر الهمز بإسقاطه جاز في حرف المَدِّ قبله الوجهان المذكوران، ولكنَّ القصرَ أرجحُ من المَدِّ نظرًا لذهاب أثر الهمز.¹⁸

اعتبارُ الأصل والعارض في أصول القراءات القرآنيّة المتواترة

فالمعتبر في هذا الباب عند قالون والبرقي وأبي عمرو البصريّ الوجهان جميعاً، الأصل- الهمز-، والعارض- ذهابُ الهمز وبقاء أثره-.

5.4 جوازُ الابتداء بهمزة الوصل أو بلام التعريف لدى ورش عند نقل الحركة.

اختصَّ ورشُ رحمه الله من بين سائر القراء بنقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها، وقد قرأ به بعض القراء في مواضع ليست بالكثيرة، والقاعدة العامة عند ورش رحمه الله أن كلَّ كلمةٍ وقعَ في أولها "أل" التي للتعريف، وكان بعد "أل" همزة قطع نحو: «الأولى»، «الآخرة»، «الإنسان»، ثم نُقلت حركة همزة القطع إلى اللام؛ فللقارئ عند البدء بهذه الكلمة وجهان:

أحدهما: الابتداء بهمزة الوصل اعتباراً للأصل؛ وهو سكون اللام، فيقرأ: «أُولَى»، «الْآخِرَةُ»، «الْإِنْسَانُ».

الثاني: الابتداء باللام اعتداداً بحركتها العارضة وإطراحاً للأصل، فيقرأ: «لُولَى»، «لَاخِرَةُ»، «لِإِنْسَانٍ»¹⁹.

والوجهان معتبران عند ورش، ومقروءٌ بهما.

6.4 إجراء الوجهين وصلاً في إمالة الألف المتطرفة المسبوقه براء عند السُّوسيّ

رحمه الله.

من المواضع التي أمال فيها السُّوسيّ رحمه الله الألف المتطرفة المسبوقه براء نحو: «ذِكْرِي»، و «بُشْرِي»، وقد يقع بعد الألف الممالاة ساكن آخر فتسقط الألف الممالاة، والقاعدة أنه إذا سقط الأصل الذي هو إمالة الألف، سقط التّابع، الذي هو إمالة الرّاء التي قبلها، ولكنّ المروي والمقروء به للسُّوسيّ في مثل هذه المواضع هو الوجهان، وبيانه أنه إذا وقعت الألف بعد راءٍ نحو: «حَتَّى نَرَى اللَّهَ» [البقرة: 55]، «فَسَيَرَى اللَّهَ» [التوبة: 105]، فروى عنه بعض أهل الأداء في حال الوصل فتحها، وعليه ابن شُرَيْح الإشبيلي، وروى عنه آخرون إمالتها، وعليه أبو عمرو الدّاني، ولما كانت هذه الألف لا يتأتّى فيها الفتح ولا الإمالة في الوصل نظراً لحذفها فيه؛ تعيّن حملُ هذا الخلاف على الرّاء التي قبل الألف، فيكون فيها للسُّوسيّ الفتح والإمالة المحضة، وعِلَّةُ الإمالة في الرّاء الدّلالة على

الألف المحذوفة بعدها، وأتھا تُمالُ له عند الوقف على أصل قاعدته، كما أم الشعبة وحمزةُ الرّاء في «رَأَى الْقَمَرَ» [الأنعام: 77]، و «رَأَى الشَّمْسَ» [الأنعام: 78] حال الوصل تنبيهاً على أنَّ الألفَ بعدها ممالئةٌ لهما عند الوقف عليهما.

وينبغي أن يُعلّم أنَّ السُّوسيَّ إذا أمال الرّاء وصلّاً ووقع بعدها لفظُ الجلالة؛ جاز له في لام لفظ الجلالة التّفخيمُ نظراً للأصل، وجاز له التّريقُ نظراً لإمالة الرّاء، فحينئذٍ يكون للسُّوسيِّ في نحو: «نَرَى اللَّهَ» [البقرة: 55]، «فَسَيَرَى اللَّهَ» [التوبة: 105] ثلاثة أوجه من حيث تفخيمُ لام لفظ الجلالة وترقيقُها:

الأوّل والثّاني: إذا أمال الرّاء جاز له التّفخيمُ نظراً للأصل، والتّريقُ نظراً للإمالة. والثّالث: إذا فتح الرّاء تعيّن التّفخيمُ²⁰.

5. المسائل التي اختلف هل يؤخذ فيها بالأصل أو العارض؟

1.5 الخلاف في قصر صلة هاء الكناية في قوله تعالى «يرضه لكم» [الزمر: 07]

من مواضع الخلاف بين القراء قوله تعالى: «يرضه لكم» [الزمر: 07]، ولهم في هذا الموضوع ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل: إسكانُ الهاء، وهو مذهب السُّوسيِّ بلا خلاف عنه، ومذهب الدُّوريِّ عن أبي عمرو وهشام بخلفٍ عنهما.

المذهب الثّاني: ضمُّ الهاء مع قصرها: وهو مذهب حمزة، وعاصم، ونافع، ووجهٌ لهشام.

المذهب الثّالث: ضمُّ الهاء مع صلتها: وهو مذهب الكسائيِّ، وابن ذكوان، والوجه الثّاني للدُّوريِّ²¹.

والذي يَعيّننا من خلاف القراء هنا هو المذهب الثّاني والمذهب الثّالث؛ إذ إنّ سبب الاختلاف بين القراءتين هو اعتبارُ الأصل أو اعتبارُ العارض، وبيانُ ذلك أنّ أصل الفعل الذي دخلت عليه هاء الكناية أنّه معلولٌ؛ آخرُهُ ألف لازمةٌ (يرضى)، وقد حُذفت الألف في الآية لوقوعها جوابَ شرطٍ، فاعتبارُ الأصل يقتضي عدم صلة هاء الكناية، واعتبارُ العارض الذي هو زوال الألف يقتضي المدّ في هاء الكناية لتوفّر شروط مدِّ الصّلة الصّغرى.

وأما ابن كثير المكيّ فهو من أهل المدّ في هذا الموضع وغيره ممّا يشبهه؛ وذلك أنّه يصل هاء الكناية مطلقاً، سواءً سبقتُ بساكن أم بمتحرّك.

2.5 الخلاف في إجراء حكم البدل عند ورش في كلمتي «ءالان» و«الأولى».

استثنى بعض أهل الأداء لورش كلمتين من حكم مدّ البدل وهما: «الأولى» [النجم:50]، و «ءالان» [يونس:51،91]، فمنعوا التّوسطَ والطّولَ فيهما وأوجبوا فيهما القصّرَ، والبعض الآخرُ من أهل الأداء لم يستثنِ هاتين الكلمتين من حكم مدّ البدل، وأجرى في كلٍّ منهما الأوجه الثلاثة لورشٍ رحمه الله²².

وسببُ الخلاف بين هو في المعتدّ به في هذين الموضعين، هل هو الأصل أو هو العارض؟، وذلك أنّ أصل كلمة «ءالان» هو «ءألان»، ثمّ أُبدلت الهمزة الثانية وسُيِّلتُ فصارتُ «ءألان»، ثمّ نُقلت حركة الهمزة الثالثة إلى اللّام السّاكنة قبلها فصارتُ «ءالان» وهو آخرُ تغييرٍ طرأَ عليها، فمن التفتَ إلى الأصل، أجرى حكمَ البدل على هذه الكلمة؛ لوجود همزةٍ بعدها حرفُ مدٍّ، ومن لم يُجرِ حكمَ البدل على اللّام راعى الحالَ العارضةً، وهو أنّ الموجودَ في الكلمة لامٌ بعدها حرفُ مدٍّ، وليس فيها همزٌ بعده حرفُ مدٍّ؛ وهو حقيقة مدّ البدل.

وأما كلمة «الأولى» فأصلُها «الأوّلَى» ثمّ صارتُ بعد نقل حركة الهمزة إلى اللّام السّاكنة قبلها «أوّلَى»، فمن أجرى حكمَ البدل على هذه الكلمة التفتَ إلى أصلها قبل نقل الحركة؛ إذ فيها همزةٌ قطعٌ يتلوها حرفُ مدٍّ، ومن لم يُجرِ عليها حكمَ مدّ البدل نظرَ إلى حال الكلمة بعد نقل حركة الهمزة إلى اللّام، وفيها لامٌ يتلوها حرفُ مدٍّ، وليس هذا من قبيل مدّ البدل.

3.5 الخلاف عن ورشٍ في تغليظ اللّام أو ترقيقها إذا وقِفَ عليها وهي مُستجمِعةٌ

لشروط التّغليظ وصلّاً.

اختلف الرّواة عن ورشٍ في تغليظ اللّام المتطرّفة المفتوحة الواقعة بعد أحد أحرف التّغليظ الثلاثة إذا وقِفَ عليها، وذلك في «أنّ يُوصَلَ» في البقرة [27] والرعَد [21،25]، «فَلَمَّا فَصَلَ» [البقرة:249]، «وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ» [الأنعام:119]، «وَبَطَلْ ما كانوا

يَعْمَلُونَ» [الأعراف: 118]، «ظَلَّ وَجْهَهُ» [النحل: 58]، و [الزخرف: 17]، «وَقَفَصَ»
الْخُطَابِ» [ص: 20]، فَرُويَ له في كلِّ هذه المواضع الوجهان، والتَّغْلِيظُ أرجح²³.

وسببُ الخلاف هو النَّظَرُ إلى الأصل أو إلى العارض، فمن رَجَّحَ التَّغْلِيظَ راعى الأصل،
وَأَنَّ هَؤُلاءِ الكلماتِ مستجمعةٌ لشرائطِ التَّغْلِيظِ حال الوصل، فيُجرى عليها حكم التَّغْلِيظِ
حال الوقف أيضًا، ومن التفتَ إلى حالة الوقف العارض قال إِنَّهُ لا تغليظَ لِلَّامِ في هذه
الحال؛ وذلك أَنَّ من شروط تغليظ اللَّام فتحُّها، وقد فُقدَ هذا الشَّرْطُ في حال الوقف؛ فلا
تغليظَ.

4.5 الخلافُ عن أهل الإمامة في إمالة الألف في كلمة «من أنصاري» [آل
عمران: 52] و [نوح: 14].

من مواطن الإمامة-عند أهل الإمامة- الألفُ التي تتلوها راءٌ متطرفة مكسورة كسرًا
أصليًا، نحو: «الدَّارِ» و «الفَجَّارِ»، فإن كان الكسرُ عارضًا كما هو الحالُ في قوله تعالى:
«من أنصاري إلى الله» [آل عمران: 52]، [نوح: 14] فقد اختلفوا فانفرد دوريُّ الكسائيِّ
بالإمالة، وذهب الباقي إلى الفتح، وسببُ الخلاف الالتفاتُ إلى الأصل أو العارض؛ وبيانُ ذلك
أَنَّ كلمة أنصاري واقعةٌ موقع الخبر؛ فهي مرفوعة، وسببُ كسرها اتِّصالُها بياء المتكلم،
فالكسر فيها للمناسبة، وليس حركةٌ إعراب، فالالتفاتُ إلى الأصل يقتضي عدم إمالتها،
وهو مذهب الأكثرين، والاعتدادُ بالحركة العارضة يقتضي الإمالة، وهو مذهب دوريِّ
الكسائيِّ²⁴.

6. خاتمة

-أظهر هذا البحثُ أَنَّ اعتبارَ الأصل والعارض قاعدةٌ أرجحُ إليها شُرَاحُ الشَّاطِبيَّةِ
وغيرهم الكثير من الخلافات والأوجه الحاصلة في أصول القراءة.

- من أصول مسائل اللُّغة العربيَّة التي تُؤثِّرُ على صورة الكلمات القرآنيَّة فتُخرِّجها عن
أصلها الإدغامُ الكبير، والإدغامُ الصَّغير، والابتداء بهمز الوصل للتوصُّل إلى النُّطق
بالسَّاكن، والوقفُ، وإدخال ألفٍ بين الهمزتين المزدوجتين من كلمة واحدة، والتقاء
السَّاكنين، ونقلُ الحركة.

- إنّ الالتفاتَ إلى حالة الكلمة الأصليّة أو العارضة عند القراء متأخّر في وضعه عن استقرار إجماع المسلمين على تعيين القراءات المقبولة، فهو من قبيل الكشف عن القواعد اللّغويّة التي تُخرّجُ عليها خلافاً القراء في أصولهم، فليس المراد أنّ القراء راعوا هذه القاعدة أو غيرها في اختيارهم لأصولهم؛ إذا التّعويلُ في القراءة يكون على النّقل، فالكشف عن مثل هذه القواعد أشبه ما يكونُ بالكشف عن قواعد علم القواعد الفقهيّة في الفقه.

الهوامش:

- 1- يُنظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الفكر، رقم الطبعة غير مذكور، 1399هـ-1979م، 1/109، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، مؤسّسة الرّسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت-لبنان، الطّبعة الثّامنة، 1426هـ-2005م، 1/961.
- 2- يُنظر: الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرّابعة، 1407هـ-1987م، 3/1082.
- 3- المتبادرُ إلى الذّهن أنّ هذا المبحث من مباحث الإمامة التي أحرّ الشّاطبيّ ذكرها في «حرز الأمان»، وهو كذلك، إلّا أنّ لهذه المسألة تعلّقاً بمبحث الإدغام الكبير، وقد أوردها الشّاطبيّ رحمه الله في خاتمة مبحث الإدغام الكبير، وقد قفوتُ أثره في هذا الأمر.
- 4- يُنظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة في القراءات السّبع، مكتبة السّوداي للتّوزيع، الطّبعة الرّابعة، 1412هـ-1992م، ص52.
- 5- يُنظر: جلال الدّين السيّوطي، شرح الشّاطبيّة، تحقيق مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التّراث، مؤسّسة قرطبة، الطبعة الأولى، دون ذكر سنة الطّبعة، ص132، عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة، ص151-152.
- 6- يُنظر: أبو عبد الله الموصليّ الحنبليّ (شعلة)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، تحقيق محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهدانيّ، دار الغوثاني للدراسات القرآنيّة، دمشق، دار البركة، دمشق، سورّيّة، الطّبعة الأولى، 1433هـ-2012م، 1/398.
- 7- يُنظر: محمد بن أحمد المتوليّ، فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدّمة ورش المصريّ، تحقيق زيدان أبو المكارم حسن، الطبعة الأولى، 1367هـ-1948م، ص12، عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة، ص77.
- 8- يُنظر: محمد بن أحمد المتوليّ، فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدّمة ورش المصريّ، ص12.
- 9- يُنظر: أبو عبد الله الموصليّ الحنبليّ، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، 1/448.
- 10- يُنظر: أبو عبد الله الموصليّ الحنبليّ، كنز المعاني في شرح حرز المعاني، 1/576، عبد الفتاح القاضي، الوافي شرح الشّاطبيّة، ص151-152.
- 11- يُنظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة، ص155.
- 12- يُنظر: المصدر نفسه، ص166.

- 13- يُنظر: أبو عبد الله الموصليّ الحنبليّ، كثر المعاني في شرح حرز المعاني، 363/1، ابن القاصح العذري، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، مطبعة مصطفى بابي الحلي، مصر، الطبعة الثالثة، 1373هـ-1954م، ص42-43.
- 14- يُنظر: أبو عبد الله الموصليّ الحنبلي، كثر المعاني في شرح حرز المعاني، 368/1.
- 15- يُنظر: ابن يالوشه الشّريف، الفوائد المفهومة في شرح الجزرّة المقدّمة، المطبعة التّونسيّة، الطّبعة الرّابعة، 1357هـ-1931م، ص43.
- 16- يُنظر: محمّد بن أحمد المتولي، فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدّمة ورش المصريّ، ص24، عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة، ص80-81.
- 17- يُنظر: محمّد بن أحمد المتولي، فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدّمة ورش المصريّ، ص23-24.
- 18- يُنظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة، ص94-95.
- 19- يُنظر: محمّد بن أحمد المتولي، فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدّمة ورش المصريّ، ص28، عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة، ص108-109.
- 20- يُنظر: أبو عمرو الدّاني، التّيسير، ص44-45، أبو عبد الله الموصليّ الحنبليّ، كثر المعاني في شرح حرز الأمامي، 590/1-591، عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة، ص155-156.
- 21- يُنظر: أبو عبد الله الموصليّ الحنبليّ، كثر المعاني في شرح حرز الأمامي، 411/1-412، ابن القاصح العذري، سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي، ص47.
- 22- يُنظر: محمّد بن أحمد المتولي، فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدّمة ورش المصريّ، ص12، عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة، ص77-78.
- 23- يُنظر: محمّد بن أحمد المتولي، فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدّمة ورش المصريّ، ص48-49، عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة، ص172.
- 24- يُنظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشّاطبيّة، ص152.

*** **